

دعوات لانتخاب مجلس وطني فلسطيني مع دنو مشروع الضم

نابعة من تعثر كل مبادرات الحوار السابقة، بحكم تمسك فتح بسلطتها في الضفة وتمسك حماس بسلطتها في غزة، وهو خيار يعيد القضية للشعب، للخروج من هذا المأزق، وللحسم في التوازنات الداخلية بطريقة ديمقراطية.

القضية الفلسطينية تواجه تحديات غير مسبوقة مع اقتراب الموعد الذي حددته الحكومة الإسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية

وتشهد الساحة الفلسطينية انقساماً بين حركتي فتح وحماس منذ العام 2007، نجحت إسرائيل في تجبيره لمصلحتها من خلال تكثيف وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، وتستعد الحكومة الإسرائيلية التي تشكلت قبل أسابيع قليلة لضم جميع المستوطنات كما غور الأردن إليها في يوليو المقبل، في خطوة من شأنها أن تنسف أسس السلام السابقة. وراي الموقعون على البيان أن دعوتهم تستند مشروعيتهما، أيضاً، من ضرورة إعادة بناء منظمة التحرير على قاعدة رؤية وطنية جامعة تستعيد التوافق بين قضية فلسطين وأرض فلسطين وشعب فلسطين، في كافة أماكن وجوده، وبالتحول من إستراتيجية الصراع من أجل جزء من الأرض، فقط، إلى الكفاح من أجل الأرض كلها والصراع على الحقوق الوطنية، والحقوق الفردية والجمعية للفلسطينيين.

وطالبوا بالفصل الإداري والوظيفي بين المنظمة والسلطة، واستعادة الحركة الوطنية الفلسطينية لطابعها كحركة تحرر وطني، مؤكداً أنه من شأن انتخاب مجلس وطني، أن يفعل طاقات الشعب، ويرسخ روح المؤسسة والقيادة الجماعية والديمقراطية في العمل الوطني الفلسطيني.

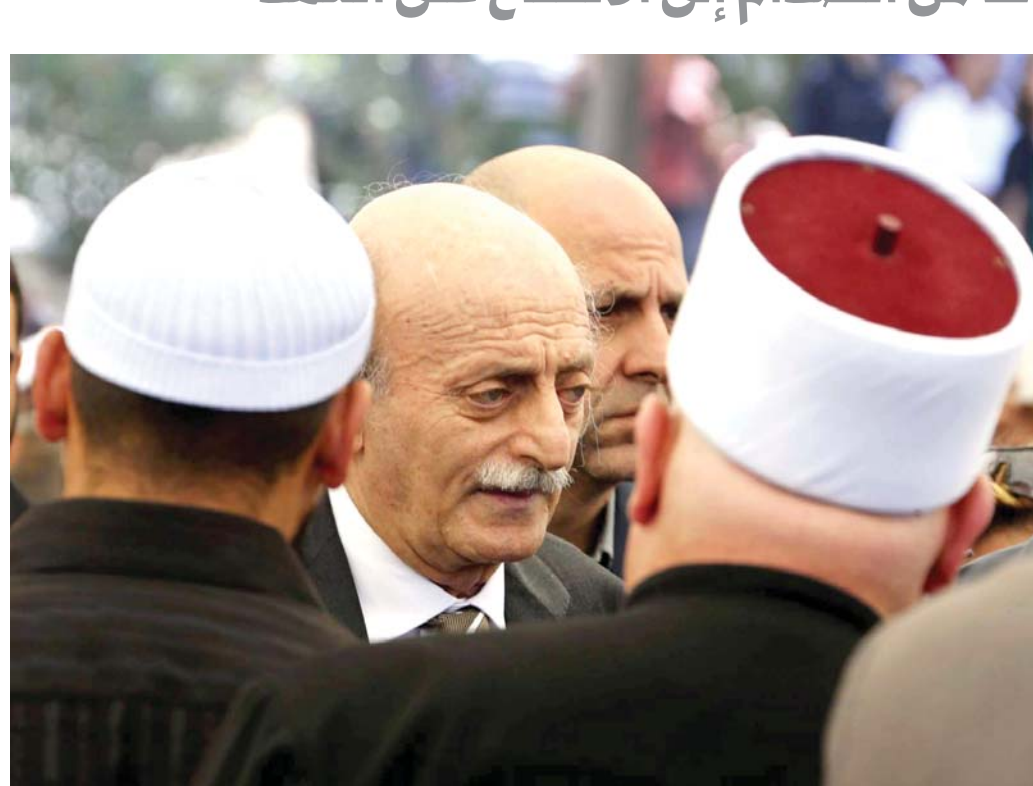
رام الله - دعت مجموعة من النخب والشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي المحتلة عام 1948 والشنات، في عريضة، إلى وجوب تنظيم انتخابات لمجلس وطني فلسطيني، باعتبار ذلك مدخلاً لإعادة بناء منظمة التحرير لاستعادة دورها ككيان يعبر عن الشعب الفلسطيني، في كافة أماكن وجوده، وكقائد لكفاحه، على قواعد وطنية وكفاحية ومؤسسية وتمثيلية وانتخابية.

والمجلس الوطني هو أعلى سلطة تشريعية تمثل الفلسطينيين داخل وخارج فلسطين، ويتكون من 740 عضواً، ممثلين لعدة أطراف منها الفصائل الفلسطينية والنقابات والاتحادات، إلى جانب المستقلين، باستثناء حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

وأكد الموقعون على العريضة على "ضرورة التغيير السياسي لاسيما على ضوء التحديات المتمثلة بتفوق المشروع الصهيوني - الأميركي، وتجليات خطة صفقة القرن، التي تسعى إلى تصفية قضية فلسطين وشعبها، وتشريع الاستيطان وتهويد القدس"، مستنديين في ذلك إلى نصوص النظام الأساسي للمنظمة التي تفيد أن "قاعدة الانتخابات هي الأساس وأن التعيين ونظام المحاصصة الفصائلية (الكوتا) بمثابة استثناء، وليس العكس".

وتواجه القضية الفلسطينية تحديات غير مسبوقة مع اقتراب الموعد الذي حددته الحكومة الإسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية، وما يعنيه ذلك من إجهاد للحمل إقامة دولة فلسطينية. وتفرض هذه التحديات على القوى الفلسطينية تغيير إستراتيجيتها، وذلك لا يمكن أن يكون دون رد الاعتبار للملزمة الحاضرة، أي منظمة التحرير التي تراجع دورها لحساب السلطة التي يقودها الرئيس محمود عباس.

الموقعون للحاجة أن "تنتخبات



جنبلاط ضد الجميع ومع الجميع

لجنة مكونة من غازي العريضي وصالح الغريب وعلي الخليل المناقشة كل القضايا الخلافية المتعلقة بشؤون الطائفة الدرزية والاتفاق على معالجة ذيول الأحداث التي مررنا بها"، في إشارة إلى قبرشمون وقبلها حادثة الشوفيات في العام 2018.

وينتهي الزعيم الدرزي وليد جنبلاط في الفترة الأخيرة سياسة التهديد مع الجميع، حتى مع أولئك الذين يسعون بالواضح إلى تحييده، سواء التيار الوطني الحر ودرجة أقل حزب الله.

ويقول صالح حديفة في معرض تصريحات لـ"العرب"، إن "مواقف الحزب التقدمي الاشتراكي تصب في سياق التهديد وإعلاء المصلحة العامة، لإخراج لبنان من الأزمة التي يعيش على وقعها".

ويشير حديفة إلى أن هناك أخطاراً تصدق بلبنان في ظل وجود أطراف خارجية عدة لديها مصلحة في ضرب استقرار هذا البلد وبالتالي على الجميع الوعي بدقة هذه المرحلة.

مصالحة درزية لتحسين الجبل من ارتجاجات لبنان

جنبلاط من الصدام إلى الانفتاح على العهد

التحولات العاصفة التي يشهدها لبنان فرضت الإسراع في إجراء مصالحة بين الخصمين السياسيين؛ رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس الحزب الديمقراطي طلال أرسلان في سياق مساع لتحسين الجبل من أي رجات.

صابرة دوح

تثير التطورات المتسارعة على الساحة اللبنانية في علاقة بتفاهم الأزمة المالية وارتفاع منسوب التوتر الطائفي، هواجس دروز لبنان الذين باتوا يخشون من ارتدادات ما يحدث على بيتهم، ليس فقط اقتصادياً بل وأمنياً.

ودفعت هذه الهواجس إلى عقد لقاء هو أقرب لتنظيم الخلافات منه إلى المصالحة بين الزعيم الدرزي ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس الحزب الديمقراطي النائب طلال أرسلان برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري. ويرتبط برزي الذي يتولى رئاسة حركة أمل الشيعية بعلاقات وثيقة مع كلا الجانبين، ما سمح له بأن يلعب دور الحاضن لهذا الاجتماع الذي يامل الدرزي في أن ينعز فصيل الاحتقان في الجبل، ويعيد ترتيب البيت الدرزي المشتت.

ويقول مفوض الإعلام في الحزب التقدمي الاشتراكي صالح حديفة لـ"العرب"، "لا شك أن الأوضاع التي يشهدها لبنان بسبب الضائقة المالية والأزمة الاقتصادية، أضف إلى ذلك التوتر في الشارع الذي كاد أن يأخذ البلاد الأسبوع الماضي باتجاه فتنة طائفية، ساهمت في تسريع اللقاء بين وليد بيك والامير أرسلان".

ويوضح حديفة أن الحزب التقدمي الاشتراكي كان مستعداً لعقد هذا اللقاء، الذي لم يكن الأول منذ فترة طويلة، بيد

صالح حديفة
أطراف خارجية عدة لديها مصلحة في ضرب استقرار لبنان

اللبناني. ومن غير المرجح أن يؤدي اللقاء الأخير الذي جرى في عين التينة إلى تغيير نوعي على مستوى العلاقة بين الطرفين، ليس فقط لجهة التنافس بين الجانبين على الساحة الدرزية بل وأيضاً لارتباطات كل منهما الإقليمية المتضادة.

ويعتقد أن اللقاء يندرج في سياق تنظيم الخلافات لتحسين الجبل والنأي به عن أي توترات لاسيما في ظل الأوضاع التي تعصف بلبنان والتي لا تعرف بعد مآلاتها في غياب أي أفق لانحسار الأزمته المالية والاقتصادية، لاسيما مع عدم التوصل لأي اتفاق حتى الآن مع صندوق النقد الدولي، ودخول قانون قيصر حيز التنفيذ والذي يتوقع أن ينعكس بشدة على الوضع في هذا البلد.

وقال الوزير السابق علي حسن خليل إثر لقاء رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيس الحزب الديمقراطي اللبناني إنه "تم الاتفاق على تشكيل

أن الأحداث المتسارعة في لبنان وحالة السيولة الجارية ومن ثمة اندلاع ثورة 17 أكتوبر، حالت دون ذلك.

وجمع لقاء في أغسطس الماضي جنبلاط وأرسلان برعاية الرئيس ميشال عون لإنهاء الشلل الحكومي التي خلفته حينها حادثة قبرشمون حينما اعترض أنصار الحزب التقدمي الاشتراكي في 30 يونيو موكب الوزير السابق المحسوب على الحزب الديمقراطي صالح الغريب، وأدت تلك الحادثة إلى مقتل اثنين من مرافقي الوزير وجرح آخر ما تسبب في توتر شديد بين الجانبين، كاد أن يقود إلى فتنة درزية - درزية في الجبل.

ولطالما اتسمت العلاقة بين الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الديمقراطي بالتوتر نتيجة حالة التنافس بين الطرفين على النفوذ داخل جبل لبنان، وقد اتخذ هذا التنافس في السنوات الأخيرة منحى خطيراً لاسيما مع استقواء أرسلان بدعم حزب الله الذي أصبح المحكم مفاسل القرار

في حضرة قيصر.. الأسد ملزم بتغيير سلوكه أو الإطاحة به

المعارضة السورية «المشتتة» أمام تحدي الاستثمار في «سيزر»

صفوفه نحو 83 في المئة، من خلال إعلان موافقته على تنفيذ القرارات الأممية التي سبق أن وافقت عليها القوات الحليفتان له أي روسيا والصين.

وتتربع المعارضة السورية بارتياح بداية تفعيل قانون قيصر حيث أنها ترى أنه ضرورة ملحة لإجبار النظام على تقديم تنازلات والجلوس إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل يضمن انتقالاً سياسياً.

ويشكل قانون قيصر فرصة حقيقية لقوى المعارضة التي شهدت في السنوات الأخيرة تراجعاً في دورها لاعتبارات عدة من بينها الخسائر المتتالية التي تكبدتها الفصائل المسلحة في الداخل السوري، فضلاً عن حالة التشرذم والخلافات والولاءات المتضادة لتلك القوى وهو ما انعكس سلباً على أدائها.

وأعرب المعارض أيمن عبدالنور عن أمله "في أن تستغل المعارضة السياسية بمؤسساتها التنظيمية، المتمثلة في الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة والهيئة العليا للمفاوضات والأحزاب القائمة، الفرصة وتنظم نفسها بشكل أكبر وتضم فئات أخرى غير ممثلة حالياً وشخصيات وطنية تحظى بثقة واسعة في صفوف السوريين".

ودعا عبدالنور المعارضة إلى "الابتعاد عن الشخصنة واللهث وراء المناصب، والاستمرار تجاه الدول الراعية والدول الإقليمية وأن ترتقي بخطابها السياسي" ذلك مفتاح نجاحها.

تطلع لتعويض خسائرها من تدخلها على هذا الصراع عبر حصول شركاتها على الحصص الأكبر من عملية إعادة الإعمار في سوريا والقدرة بمئات المليارات من الدولارات "وهذا كله قطع الأمل منه".

ويستهدف القانون أيضاً قطاع الطاقة (من نفط وغاز وكهرباء) بما سيحول دون قدرة الشركات الصينية والروسية والإيرانية التي أبرمت عقوداً مع الحكومة السورية على الاستثمار هناك.

هذا إضافة إلى وضع قائمة كبيرة من رجال الأعمال المرتبطين بالنظام، سواء من العرب أو من الأجانب (إيرانيين وروس وغيرهم)، ضمن قائمة العقوبات ما سيضطرهم إلى إعادة النظر في تعاونهم معه، وهذا سينعكس بالضرورة على تكاليف الاستيراد إلى سوريا وتأمينها، فضلاً عن انخفاض الليرة السورية وارتفاع قيمة البضائع وقيمة الشراء وسيشكل كل ذلك عاملاً ضاغطاً على جميع السوريين لاسيما الموجودين في مناطق النظام. ويقول أيمن عبدالنور إن النظام بيده إيقاف تنفيذ قانون قيصر وإبقاذ شعبه الذي بلغت نسبة الفقرة في

قيصر يشهد سعر الليرة السورية تنهايا دراماتيكية أمام الدولار الأمريكي ما أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار المواد الأساسية فيما انهارت القدرة الشرائية للمواطن، وأثار هذا الوضع تملقاً في الأوساط الشعبية المعروف عنها ولأوها للنظام على غرار محافظة السويداء التي تشهد منذ أكثر من أسبوع مظاهرات احتجاجية.

ويستبعد كثيرون أن ينجح الأسد في الإفلات من قبضة "قيصر" لاسيما في ظل عجز حلفائه المعنيين هم أنفسهم بالقانون عن تقديم أي دعم له، وبالتالي فإنه سيكون أمام خيارين لا ثالث لهما وهما التنازل أو إسقاطه.

ويقول المعارض السوري أيمن عبدالنور لـ"العرب" إن العقوبات التي يتضمنها قانون قيصر قوية وتشمل قطاعات كثيرة، مشيراً إلى أن هذه المرة الأولى التي ستشمل فيها العقوبات ميليشيات عراقية لم تكن مدرجة سابقاً على اللائحة السوداء، حيث كانت وزارة الدفاع (البنيتاغون) تضع فيتو على هذا الأمر لتعاون تلك الميليشيات مع القوات الأمريكية داخل العراق في الحرب على تنظيم داعش. وبلغت عبدالنور إلى أن مروحة العقوبات الأمريكية ضمن قانون قيصر أو "سيزر" تستهدف أهم القطاعات السورية، فإلى جانب المعدات الدفاعية، ستشمل قطاع إعادة الإعمار وفي ذلك رسالة إلى روسيا التي كانت

مشروع على الملح

سجال سياسي في السودان حول سد النهضة وأثاره

إلى اتفاق بشأن السد تشهد الساحة السودانية تجاذبات سياسية من الأحزاب بشأن هذا الملف، فيما تطوف خلافات بين خبراء سودانيين حول الفائدة من قيام السد، ونقاش قلق عبر منصات التواصل من تداعيات ملته.

واستمرت الثلاثاء اجتماعات ثلاثية بدأت قبل نحو أسبوع بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا، عبر تقنية الفيديو كونفرنس، بشأن سد النهضة دون التوصل إلى نتائج بشأن المفاوضات الفنية المتعقدة قبل أشهر. وتتخوف القاهرة من تأثير سلبي محتمل للسد على تدفق حصتها السنوية من مياه نهر النيل البالغة 55.5 مليار متر مكعب، في حين يحصل السودان على 18.5 مليار. بينما تقول أديس أبابا إنها لا تستهدف الإضرار بمصالح مصر، وإن الهدف من بناء السد هو توليد الكهرباء بالأساس. وسبق وأن هددت القاهرة الاثنين بالجوء إلى مجلس الأمن الدولي في حالة لم يتم التوصل إلى اتفاق في المفاوضات الجارية.

وتخطط إثيوبيا لبدء ملء سد النهضة الإثيوبي في موسم الأمطار لهذا العام، والذي يتزامن مع حلول يوليو المقبل.

الخرطوم - قال وزير الري والموارد المائية السوداني، ياسر عباس، الثلاثاء، إن قضية سد النهضة الإثيوبي "لا تحتمل أي تجاذبات سياسية". وجاء ذلك لدى لقائه قادة الأحزاب والقوى السياسية في بلاده، حول آخر تطورات مفاوضات سد النهضة.

وحسب وكالة الأنباء السودانية دعا عباس، الأحزاب والقوى السياسية إلى الإصطفاة خلف موقف السودان بغرض توحيد الجبهة الداخلية. وأكد أن "التفاوض يجري وفق مصالح السودان أولاً وأخيراً". واستطرد "فوائد سد النهضة للسودان أكبر من مثالبه بشرط الوصول إلى اتفاق قبل الماء الأول (يتوقع أن يكون في يوليو المقبل) والتشغيل". وأوضح عباس أن الجانب السوداني اطمأن من سلامة وأمان السد في مرحلة التصميم والإنشاء.

وفي الاجتماع ذاته، دعا صديق يوسف، القيادي في "قوى الحرية والتغيير"، للمشاركة بالحكم إلى ضرورة إدراج بند للتعويضات لأي آثار بيئية أو اجتماعية نتجت من قيام سد النهضة. وتزامناً مع استئناف المفاوضات بين السودان ومصر وإثيوبيا للتوصل



أيمن عبدالنور
النظام بيده إيقاف تنفيذ قانون قيصر وإبقاذ شعبه